التطور التاريخي لفكرة حقوق الإنسان .

ان تطور حقوق الإنسان يرتبط ارتباطا" جدليا" بمدى تطور المجتمع الذي يعيش فيه الإفراد ، اذ شهد التطور التاريخي للمجتمعات البشرية مراحل رئيسية هي الالتقاط والصيد والرعي والزراعة وما تلاها من الصناعة وتجارة ومن ثم انتقال إلى مشارف المدنية وقد تطورت من الرق إلى الإقطاع الى الرأسمالية ثم إلى الاشتراكية

ان البحث في تاريخ حقوق الإنسان يدخلنا في إشكاليات عدة تبدأ من طرح المسألة على ان التفكير فيها هو محدث لا يتعدى القرن الثامن عشر وهي فترة عصر النهضة في الحضارة الغربية على ان تيار أخر يرى ان حقوق الإنسان قديمة قدم الإنسان نفسه لذلك يقوم بدراسة تطور المصطلح بدءا" من المجتمعات التي يطلق عليها مجتمعات بدائية مرورا" بالحضارات الشرقية القديمة كالبابليين وغيرهم ثم الحضارات الرومانية واليونانية وهكذا.

اولا" :حقوق الإنسان في المجتمعات الشرقية :

١ – حضارة وادي الرافدين :

تتمثل حقوق الإنسان في هذه الحضارة من خلال نظرة القوى المهيمنة على المجتمع سواء روحية ام بشرية ، فبالنسبة للقوة الروحية كان للدين تأثيرا واضحا على المؤسسات حيث ولدت فكرة الحق من الديانة القديمة اذ لكل عائلة او مدينة ألها" خاصا" بها وتنظم العلاقات بين الناس فالدين هو السيد المطلق ف الحياة الخاصة والحياة السياسية معا".

أما القوة البشرية التي تتمثل بالسلطة أي (الطبقة الحاكمة) ويقف على رأسها الملك فكانت تستمد شرعيتها من القوة الروحية (الدين)، ويذكر ان مدن السومريين كانت تحكم في الأصل

حكما" دينيا" وكانت الأموال كلها تعد ملكا" لآله المدينة الذي كان هو الملك الحقيقي أما الحاكم فهو خليفته على الأرض وهو في الوقت نفسه الكاهن الأكبر .وفي العهد الاكدي عد الملك نفسه من الإلهة وكان اختياره ينسب إلى الإلهة فيصبح الملك نائبا" عنها أمام الناس وفي الوقت نفسه نائبا" عن الناس أمامها .

يمكن القول ان التشريعات التي كانت نافذة في بلاد مابين النهر يتسم بالبدائية الا أنها كانت أكثر تطورا" من التشريعات الأخرى التي كانت تطبق في مجتمعات أخرى حينذاك لا سيما ما يتعلق بالرقيق فضلا عن وجود ضمانات لتحقيق العدالة وهذا ما كان شاعا" في العهد البابلي في عهد الملك حمو رابي والعهد الأشوري ، مثلا" كحق التظلم اذ كان لكل شخص الحق ف ان يتظلم إلى الملك اذا عجز عن الحصول على حقه عن طريق القضاء وذلك عقاب شاهد الزور وعقاب القاضي المنحرف .

أما بالنسبة للحقوق المدنية لاسيما حق الملكية فيلاحظ تباين أراء الكتاب حول وجود الملكية الخاصة فمنهم من يؤيد ذل ومنهم من ينفيه اذ كان مفهوم الملكية يختلط بالحيازة ويذهب بعض الكتاب إلى القول ان الإنتاج في المجتمعات الشرقية القديمة تميز بأنه نظم في بدايته في أطار (المشتركات القروية) التي تكفي ذاتها بذاتها بهذا القدر او ذاك ، ويؤد ان هذه المجتمعات كانت تجهل الملكية الخاصة للأرض فالملكية تشكل ملكية جماعية يعود توزيعها دوريا" بين الأسر الواسعة وذلك طبقا" لحاجتها

٢-حقوق الإنسان في بلاد وادي النيل :

لقد بني المصريين حضارتهم في وادي النيل بل عدوا النيل ألها" للخير اذ كانوا يجتمعون بالقرب منه ويذكر المؤرخون ان الحضارة المصرية قامت حوالي ٥٠٠٠ ق. م وتعاقبت على مصر

سلالات متعددة من الحكام تباين فيها المركز الاجتماعي والسياسي للأفراد وكان المصريون ينظرون إلى ملوكهم نظرة تقديس بوصفهم آلهة. وكانت وظيفة الملك الأساسية للملك لان يضمن لشعبه أدارة حسنة وان يقيم العدل بين الناس لأن الفرعون هو مصدر السلطات ولذلك فأن طاعته واجبة ولا اعتراض عليها وانسجاما" مع طبيعة الملك الإلهية فان سلطته مطلقة فهو يملك كل شيء واذا كان الملك ألها" وجب ان يكون عادلا" . كان النظام الاجتماعي مقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات (الارستقراطية ، المتوسطة ، الدنيا) وكان كل فرد تتحدد حقوقه بانتسابه إلى طبقة من الطبقات وان الانقسام الطبقي يتسم بنوع من الجمود في الغالب ولذلك كان أفراد كل طبقة يرثون وضعهم الاجتماعي ابا" عن جد .وكان يوجد نظام الرق وبنوعيه العام والخاص ، اذ يوجد عبيد الدولة (الفرعون) ثم عبيد رجال الجيش وعبيد الكهنة وعبيد الأثرياء .أما الرابط التي تربط العبد بسيده فكانت رابطة ملكية تامة اذ كان للسيد على عبده كافة حقوق المالك .

يلاحظ ان حضارتي الرافدين والنيل ان أنظمة الحكم فها تجهل فكرة الحقوق والحريات العامة وترى ان الفرد يجب ان يخضع لسلطاتها خضوعا" تاما" في الناحيتين الدينية والدنيوية .